



تكملة

وفول احمد خليفة عبد الرحيم

حكمة علي دساحه فول احمد
المسمى بالمحمودية

السردي



وجه التأمل ان الضميمة اذا كان راجعا الى الفعل المضاف الى الضميمة
الراجع الى المصادر كان التقدير وهو ان فعل مجموع المصادر محدث
واحد وهو حال

فيه لطافة اي وجه الطافة ان معنى
اهل اضافة يحتمل ان يكون اهل اضافة
اللفظية وان لم يكن اهل المعرفة والعلم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قوله من جهة المصادر هذا يجب الظاهر واما يجب التوجيه فيجعل
يكون حالا من فاعل الفعل المقدرة بسم الله بمعنى حامدا لفعليها
اما منصوب وهو ظاهر او مرفوع والثاني باعتبار المضاف
فقد السؤل بان الفاعل مذكر اليه واما الجرح فلا مانع له يعرفه اهل الاضافة وقوله وهو محدث
ويتم المفعول مؤنث واذا كان
النعت بحال متعلق الموصوف او احد الضمير راجع الى الفعل المذكور ضمنا في قوله المحدث فاعليها
يلزم ان يكون الصفة تابعة
لفاعليها في التذكير والثاني
وجوابه قول المحشي رجم
التأنيث باعتبار المضاف
اليه واما يجب الاستعمال
فالوجه الثاني قد سمع

هذا الدليل مبني على ان لا يكون قولنا
للمحدث من افراد الحمد والا فالنصب
في جملة اسمية موصولة فتأمل معلوم

وجه التأمل ان لو قلت محدثا
احمد كان الحمد موكرا والحمد
ان علة المتوثرة مجموع الاليل للكل واحد منها

المطول حيث قال قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد و
التقضي بحسب المقامات انتهى كلامه ولعل مراد المحشي ذلك اي
يدل المضارع على الاستمرار في هذا المقام **قوله** واما الماضيه اه اراد
بدلالة الماضيه على الانقطاع والتقضي عدم دلالة على الاستمرار
مطلقا فقول ايضا ناظر اليه اي لا يدل على الاستمرار الماضيه الموجب
لاستغراق الحمد في جميع الارض الماضيه كما لا يدل على الاستمرار
مطلقا واما كونه بالنظر الى دلالة الماضيه على الانقطاع او دلالة المضارع
على الاستمرار ففيه مناسبات لا يستعمل ايضا كما لا يخفى وعلى جميع

التقادير الاولى ترك ايضا لافادة مع ما يفيد او ذكر الاول
مع **قوله** وفي الاصل وهو العطفية ايضا **قوله** اي على ما يخصه
لي من بين اه فيه نشر على غير ترتيب اللف **قوله** واطراف المنح
على العوارف بيانها ليس على ما ينبغي لانها لامية لا بيانها لان
المنح مضاف الى العوارف المضافة الى الافاضل واللام يقع الاضافة

فتأمل **قوله** يدل على ان المراد به المصدرية يؤيده كون الحمد على الانعام
الذي هو صفة المنعم اذ على تقدير الموصولة يكون على نفس النعمة
وهي غير الاولى **قوله** لا يصح عطفه عليه من حيث المعناه عدم
العطف على ان يكون التقدير هكذا اي على ما خلصتني منه من محن
اه اي على النعمة الذي خلصتني سببها من محن العوارف على ان
يكون الباء للسببية ومن متعلقه خلصتني فيصح بلا شك
نعم يتبادر الى الوهم تقدير منه من الوعدة الاولى فيسأ على
ما سبق لكن التأمل يدفعه **قوله** ويجوز ان يكون المنح اه و
يكون ما موصولة ومن بيانها لا غير **قوله** وعلى جميع التقادير
الاولى وعلى كلا التقديرين **قوله** وقيل كان انما قال قيل بناء على

اي جواب فقرة وفي سؤال التكرار
لا يفي من اللفظ فافهم



وهذا من قبيل انما صفته ذوى العقل
القول الغريب ذوى العقل كقولهم
انما رتبة احد شئ كذا

ان لا يفهم من اللفظ وفيه ان اضافة العوارف الى الافاضل مرتبة
للتبادر كما على علم **قوله** فكان عوارفهم اعطاها الاولى اعطاهما
الا انه لما وصف العوارف بوصف ذوى العقول الذي هو اعطاء العطاء
وكان الاعطاء والاستنباط معتبرا في كل واحدة من تلك العوارف
قال اعطاها مع انه مسند الى ضمير العوارف اعطى كل واحدة
منها تلك العطايا **قوله** فغير عن التشبيه بلفظ التشبيه هذا التبرير
ليس على ما ينبغي لان التشبيه في النفس هو التشبيه المظهر وهو
مذهب الخطيب والتعبير عن التشبيه بلفظ التشبيه مذهب
السكاكي فتفريع احداهما على الاخر غير جيد والمناسب ان يقال
فغير عن التشبيه بلفظه اختيار المذهب الخطيب او يترك ان يترك
في النفس اختيار المذهب اليه السكاكي على ان الاحتمال الثاني
من التشبيه على ان تقدير كان ليس بشئ فان الاستعارة الخيلية
ساقطة في المعنى عن درجة الاعتبار وانما تذكر مرتبة التشبيه كما
يتبين في محله في هذا يكون حاصل المعنى على ما خضع من معنى
انما الفضائل الشبهة بالنباتات الخضر ولا يخفى سخافة سواء
كان ما مصدرية او موصولة ومن متعلقة او بيانية ولعلته
لهذا لم يتعرض لتفسير هذا الاحتمال وبيان معناه **قوله** واما
تشبيه ادراك الفضائل اي تشبيه ادراكات الفضائل بالعوارف
والتعبير بها عنها استعارة مصححة حقيقية فغير مناسب
لان الاول موجب لشرف نوع وهو الانسان والثاني مقدم
لشرف نوع وهو النباتات الاخضر ولان الاول شريف
ونفس بخلاف الثاني ولا يخفى عليك ان عدم المناسبة المذكورة
اذ الربو الحق المطابق لنفس الامر كما هو المناسب لاضافته

يمكن ان يجاب بان قول المحقق
رحمته الله او تشبه الفضائل الى قول
فغير عن التشبيه بلفظ التشبيه
على مذهب السكاكي لان السكاكي
لم يمنع عن التشبيه في النفس

وعرفت الاستعارة بان تذكر احد طرفي
التشبيه ترتيبه اي بالطرف المذكور
والطرف الاخر من الطرف المذكور
مدحيا ودخول التشبيه في جنس التشبيه

نقل من المطول

لان سبب عدم الادراك الحق المطابق
كما انما سبب عدم شرف النباتات
بل لعدم نقشه على مهل الان عدم
في الاول اصلي والثاني طاري

قوله لاضافته اي اضافة الادراك
لان اضافة العوارف على هذا
التشبيه اضافة

فلا نسلم قوله على ما لا يخفى لان في عدم خفاء
عنه الناس خفاء اذ لا يلزم من عدم العلم
عدم وجه التشبيه بحسب الادراك والعواصف
اعتماد على كذا

الى الفضائل فلم واما لو اريد الادراك الشامل للشك والوهم
والجهل كما يقتضيه اضافة المحن اليه فلا يخلو عن مناسبة
ما بلا مرتبة على ما لا يخفى على ذوى الادراك **قوله** كفى في هذا
لك اي كالتكثيرة في حد الك **اعلم** ان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت مع انه ضمير مرفوع
واقع موقع المجزوع على ما بين في محله في هذا المحل من
هذا القبيل **قوله** اولي يجوز ان يكون ان هذا النقص يجوز
ان يكون اه فلا يرد لقوية احد الجوارين وعدم صحة الاخر
قوله فهو على ما وقع في اكثر النسخ لافادة قصر ذنوب الجوارين
به من بين قرأته وقوله مفتوح الهزة خبر يكون كضموم
الهزة **قوله** ثانيا الاول اذا صلها والى فاعلت لقلب المكان
كما ان اصل الاول اوّل فاعل لقلب المخرج واو **قوله** وهو الايمان
والاسلام فيه ان كونها اشرف النعم يتلزم التسوية بين
الانبياء وامتهم في هذه الصلوة فالاولى ان يقال اي اشرف
النعم وهو النبوة والرسالة **قوله** وخواص النبوة والرسالة
يورد عليه انه لا شك في انهما اشرفان من خواصها اللهم
الا ان يقال اضافة الخواص اليهما بيانية فالاولى في البيان
ان يقال اي اشرف النعم وهو النبوة والرسالة يعني خواص
افاحة لكونها بيانية **قوله** بحسب اشرف والرسالة الاولى
القصر على الشرف وكان لم يفرق بينهما فجعلها عطف تفسير
قوله لان نعمة الوجود اه الاولى في التعليل ان يقال لانها اي الى
النعم بحسب الزمان هي نعمة الوجود فيكون المعنى في وصلوة
على جميع من حقق نعمة الوجود وهو باصل شموله للصلاة

يعني هذا القول بقيد ما يفيد الاضافة
البيانية فلا يحتاج الى تلك التكلف

الى الفضائل

في بيان
على المسائل

في بيان
في بيان

قوله قد عده عدلا استحقاره المناسب لرعاية الادب ارجاع
 الاستحقاق الى ادراك السائل انه هو صفة لا الى السائل انفسها
 اللهم الا ان يقال معنى لاستحقاره لا استقلاله وعده قليلا او
 الضمير راجع اليه لا الى المؤلف **قوله** فلما التوا بالاحاج اجابهم
 الانسب فلما اتى اجابه **قوله** ان الحاح لان الاقتراح الى اه وفيه
 نظر اما اولا فلان تفسير الاقتراح بغير معناه قال الشريف
 العلامة رحمه الله في حاشية الاصول الاقتراح السؤال بغير
 روية والاحاج المبالغة فيه وامانا بنا فلان الظاهر من قوله
 لان الاقتراح اه ان يكون قليلا للتفسير وليس كذلك اذ لا
 حاصل له بل هو قليل لعدم نفع التعليل المذكور في الشرح واما
 ثانيا فلما قوله على سبيل الحكيم والارجاع لا طائل تحته بل المناسب
 القصير على السؤال من غير روية او يقال لان الاقتراح السؤال
 من غير روية والارجاع بعطف الارجاع على السؤال لانه معنى
 لا اقتراح قال في الصحاح اقتراح الكلام ارجاله وهو استداؤه
 من غير تمهية قبل ذلك **قوله** ههنا نفس هذا باعتبار انه جعل
 نفسه اخا ومثلا لهم واما باعتبار انه جعلهم اخوانا وامثالا
 له فالتمهية عنهم بالاخوان للتعظيم بشانهم والاحكام بحالهم
 والاشارة الى انهم بلغوا من الفضل والكمال الى احب لم يبق
 بينه وبينهم الا اسم المعلم والمتعلم لكن هذه الاشارة ظاهرة
 لو كان المراد من المستفيدين المتعلمين المقربين عليه واما
 لو كان اعلم منهم فباعتبار بعض الاخر الذين منقطع نظره عنهم
 اعني المقربين عليه هذا كله لو كان التفسير المذكور من الشارح
 رحمه الله واما لو كان من السائل والشارح يحكيه كما هو

وعلى هذا يكون المعنى استداؤه الكلام من غير تمهية ثم

على الكافين **قوله** من الصفة البديعية ما فيها وهو التجنيس الخ
 كما عرفت والمبعوث وتجنيس القلب كخضت وخضت والمخج والمخ
 والافضل والفضل واما الفواضل فينبه ان يكون من قبيل جمل
 الاشتقاق بالنسبة الى الاخيرين وهو توافق الكلمتين في حروف
 الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين
 القيم فاقمها مشتقان من قام يقوم **قوله** اه كنت لا انمده اريد
 كان اخي في اقتراح على ان الكتب اخ وكنت لا انمده لان النهر يكون
 بعد الاقتراح غالبا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الاخير واستقباله
 ويبرزه لانه حكى عن الشارح نعم يرد عليه ان المناسب ايراد الاخ
 معرفة كالتعليل وجوابه سهل على الاهل ويبرزه التعليل **قوله** يرد السائل
 على الباب فيه ان الدليل لا يوافق المدعى الا ان يقال ان حكمه عام
 وان كان موروده خاصا او يقال انه مبني على جعل هذا السائل
 كالتسائل على الباب كما يشعر به قوله في كل صباح ومساء **قوله**
 فاما ان نقطية اما من قبيل حذف الحار فيلما ان لا تنهيه اما بان
 بان نقطية او تدره رد اتيان وفيه تأمل واما من قبيل فتحة الوفاق
 فاما من بعد واما فداوى لا تنهيه فاما اعطيه اعطاء وان وجه
 السؤال اورده رد اتيان لم يوجبه معساي في الحاشية
قوله بل اقتراح على الكتابة الاولى ان يقال بل اقتراح على الكتب قوا
 ولازم من لاجله ولكنه لم يفرق بينهما والفرق واضح لان الكتب لا
 بعينه ايجاد النثر كما ان الشعر ايجاد النظم والكتابة من كتب بعينه حفظ
قوله وههنا قد وجد لان السؤال ههنا هو الفوايد والمسائل
 وهي موجودة في ذهن الشارح واعطاها كتبها نقضها في الاوراق
 فالمناسب بحالها اذا سئل الاعطاء والكتب لا التردد والتعليل **قوله**

ومن التجنيس الخ قوله عن وعلا وهم
 يحيدون انهم يحيدون صفا قوله ولو
 هو يطفئ ويقيين واما من ضمت ضاهو
 ينهين وقوله دم عليكم بالابكار
 فانهم استخسبا شمس مضاج
 وجه السؤال الشئ ان اعيد نكرة فهو غير
 الاول معرفة فهو عيني الاول واذ اعيد
 نكرة فهو غير الاول والآخر اعيد نكرة
 فيكون غير الاول وليس كذلك فالمناسب
 معرفة كالتعليل وجوابه ان القول بهذا
 ليس على اطلاقه لانه من كل
 وهذا الجواب يرد التعليل فيكون
 المناسبة ايرادها نكرة وادها
 معرفة فاضاه محذرة

وجه التأمل انه لا يلزم لا يلزم كونه
 مقترحا في كل الصباح والمساء ان
 يكون سائلا على الباب بل اقتراحه
 يجوز ان يكون لاجل المحبة واللذة
 من وجه التأمل انه ان جعل هذا
 السائل يلزم احقاق الحقيقة
 والمجاز ستم وجه التأمل
 ان هذا لو كان من هذا
 القبيل لما دخل الفاء لان
 هذا الفاء يدخل بين حروف
 الجر ومتعلقة بالفاعل
 والمفعول فلا يكون من
 هذا القبيل ستم الله

وانما قال الاولى ولم
 يقل الصواب لا يمكن
 جعله من قبيل ذلك السبب
 واردة السبب

الظن السوق فان كان معنى الاخوان اخواني فالتعبي عن امثاله
 بما لا يظهر ما وقع بينهم من المحبة والصداقة وان كان معناه
 اخوانك فكما فيما قيل **قوله** بهذا التأليف الاولى ترك هذا التأليف
 الا ان يرد ان هذا ان التأليف بسبب شفقة عليهم **قوله** التعبي
 بالاخوان الاولى في التعبي تعبي الاخوان اي التعبي الذين هم الاخوان
 لا التعبي عن المستفيدين باخوان على ما لا يخفى **قوله** يرجح الوجه
 الاخير بل يعينه وجه الترجيح بالنظر الى وجود التناهي في وجه
 التعيين بالنظر الى لزوم التناقض هذا ولا يخفى عليك انه
 كما يرجح الوجه الاخير كذلك عند المسؤل عودا لاستخفافه كما
 سبق برجح الاول اللهم الا ان يحمل المفهوم من الوجه الاخير
 على التحديث لا على التمدح ايضا **قوله** قلنا يحتمل فيه ان هذا الجواب
 لا يحسم مادة الشبهة بالكلمية والحاسم ان يقال هذا تحديث
 لا تمدح بقربنية ما سبق من التعلل وما سيأتي من الاستعانة
 بقوله تعالى **قوله** والاستعارة اي المقترحة كما هو المناسب للسوق
 والوعود فيما سبق والافلا بد من ذكر تعريف المقترحة ايضا كالتحقيقية
 وايضا لا يكون تعريف الاستعارة جامعا لو كان البيان على
 مذهب الخطيب **قوله** شبه المسائل بالفرائد ويجوز ان يكون من
 قبيل اضافة المشبهة الى المشبه على ان يكون الرسالة عبارة عن
 طائفة مخصوصة من المسائل والفرق ان بناء الاول على تشبيه
 الافراد بالافراد وبناء الثاني على تشبيه المجموع ويمكن ان يشبه
 الرسالة بالمعنى المذكور بالعقد في مرغوبة استعارة بالكنائية
 ويضاف اليها الفرائد استعارة تخيلية فتأمل **قوله** المقترحة
 فيه ماسحة والا فالتركيب في كتب الفوائد المقترحة الا ان يقال

المقصود

المقصود من اقتراح الكتب الفوائد او الثابث باعتبار المضاف اليه
قوله اي وقت غروب شمس فترتبه ثانيا اذ لا معنى لغروب اليوم فا
 شار الى ان الشمس المضاف اليها الغروب مقدرة الا انه جعل
 المغرب لهم زمان فاورده في تفسير معناه لفظ الوقت او جعله
 مصدرا مجييا فقدر الوقت بناء على زعم ان اللابق ان يضاف الاذان
 الى الوقت كما يضاف الى القسوة لا الى المغرب فاذا ان المغرب مؤل
 باذان وقت المغرب مثلا على هذا الزعم وكذا القول هذا التفسير
 ليس بجيد قوله مغرب بل بقوله مع اذان مغرب لانه يرد على
 الشارح ان يراد من الاول قد مر في هذا القول مع جوبه والثاني
 انه رحمه الله لم يبال باجابه الاذان عن اخره حيث اشتغل بالكتب
 والتحرير عنده الى ان ختم فاشار الى انه رحمه الله اراد ختم الكتب

مع اذان المغرب ختمه وقت غروب
 الشمس لا ختمه مع الاذان فهم
 تمت الرسالة المحمدية
 اغفره ولهم ما وسائر
 من السنين سنة

قوله بناء على ذلك لعل الجوابين على سبيل البدل عبد الله
اقول الاولى ان يحمل كلام الشارح على انه
 اراد بالمغرب صلوة المغرب بناء على
 كتب الفوائد المقترحة المتقدمة بهذا
 الاطلاق ويعرف اهل الفقه وقت الاذان
 من قبيل اسم الحال بلهم الحال عبد الله

حكمه ملا زاده علي قول احمد الموسوم بعبد الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الكريم الرؤوف الرحيم العظيم الفخيم القادر العليم
الخالق البارئ الرحيم السلطان والصلوة والسلام على
رسوله الحليم واله وصحبه اجمعين وبعد فلما نظرت وتأملت
في حاشية الفناريت ورائيت كوننا في غاية الاعلاق واخوان
اليمان زغبون اليها غاية رغبة واستشاق فاردت ان
اوضحها وابينها على قدر الطاقة البشرية توضيحا كاشفا للالغاز
وبينا مؤديا الى المراد وان كنت غير ملتمس من جانب
احد للايضاح والبيان اظن الاخوان في عدم القدرة معذور
الطاقة ولكن اردت توضيحا لعل الله ان يجعل خلاصه من
العقوبات بسبب هذه الارادة لان الله تعالى يجعل خلاصا
امرضي كما هو محكي من مولانا عظام الدين والقاضي بختيار
وارجوا من الله التوفيق للتحقيق لانه يبداه ازمته التحقيق
والصلوة وخشي عن الخطاء والضلالات والله خير الموفقين
وهو حسي ونعم الوكيل **قال** وللتنصيص اه **اقول** انما يكون
في تنصيصا لانه يكون فعل المتكلم بخلاف صدور الحمد عن طريقة
حجة الاسمية فانه لا يتبعي ح ان الحامد هو المتكلم صراحة
وان كان يتبعين ضمنا لان الالف واللام ان كان للجنس
الحمد فقد دخل حمده ايضا وان كان للعلم الخارج فقد حمده الله
ايضا وان كان للاستغراق فقد دخل فيه حمده ايضا فافهم
قال مع انه لا يدل اه **اقول** لان الفعل اذا كان اصلا بالفعل

في الماضي

6

في الماضي يحتمل عدم الاستقامة فيه بخلاف كون الفعل في المستقبل
الذي هو اصل مشترك المضارع فانه موجب للاستغراق وفيه انه
لا يلزم من ثبوت الفعل في المستقبل الاستمرار لم لا يجوز الثبوت
في بعض زمان المستقبل كما في الماضي فلا فرق بينهما هذا **قال** من بين
منح اه **اقول** اشارة الى ان المعنى الثاني لا يصلح بدون تقدير كلمة
بين كما هو للعلوم **قال** وهو من اه **اقول** اشارة الى تقدير كون
من بيانية نفع الكلام لف ونشر غير الترتيب والنسبة غير محقق
قال الاطوانات اه **اقول** اشارة الى جواز كون المصدر
المعنوي مضافا الى المفعول والفاعل متروك **قال** او احسانا ثم
اه **اقول** اشارة الى جواز كون المصدر المعنوي مضافا الى الفاعل
والمفعول متروك **قال** اذ على تقدير الموصولية اه **اقول** وذلك
لانه يجوز ان يكون من بيانية كما في المعطوف عليه فيكون له
التقدير حمد الله الذي هو المحن فيلزم ان يكون المحمود عليه
ناسدا وانما قال من حيث المعنى لانه من حيث اللفظ يصح
لانه عطف جملة فعلية على مثله فلا محذور من حيث اللفظ
قال وعلى جميع التقادير اه **اقول** واعلم ان المراد بالتقدير يكون
المنح بكسر الميم وفتح النون والاضافة بيانية وتقدري يكون
المنح بفتح الميم وسكون النون مصدرا فصح هذا كما كان الجمع
منطوقا واما على تقدير الاول فلان المنح الذي هو العطايا
عام مضاف الى العوارف التي هي الخاص اعني عطايا الافاضل
فاضافة العام الى الخاص بيانية لا تكرارية واما على تقدير
الثاني فلان المنح اذا كان مصدرا بمعنى الاعطاء يكون المنح
بمعنى الاعطاء والعوارف بمعنى العطايا فيكون من قبيل اضافة

المصدر الى المفعول فلا يجوز كذا **قال** كما قال البعض **اه** **اقول**
وهو مولانا برهان الدين حيث قال قلت المراد من العطايا المضاف
اليها السائل المرفوعة في كتب الافاضل والمأخوذة من افواههم
والمراد من العطايا المضافة المسائل المستنبطة منها او من
احدها او المراد من الاول متعلق بالفعل اعني النوع ومن التابع
نفس الفعل اعني الانعام فكانه قال من منوعات انعامات الاقال
فلا تكرار فيه انتهى كلامه والعلم ان الجواب لدفع التكرار بهذين
الجوابين على تقدير عدم حمل الكلام على الاضافة البيانية وعدم
حمل المخ على مصدر منجى بمعنى اعطى كما اشار اليه المحقق عقيب
كما قال البعض وقيل في دفع التكرار على تقدير عدم كون الاضافة
اه فافهم **قال** المراد بعوارف الافاضل **اه** **اقول** المحمد على الشيء الذي
لخصت الى الذي هو المسائل المستنبطة المستخرجة عن عوارف
الافاضل الى المسائل المذكورة في كتبهم او المأخوذة من افواههم
فالاضافة لادنى ملازمة لابيانية علم ما يتوقع من كلمة
من المذكورة في حاصل بيان المعنى والمائل ان كانت مستنبطة
من المسائل المذكورة في كتبهم او المأخوذة من افواههم فقد
حصل بينهما الملازمة والعلاقة فاضافة المخ الى العوارف
والى هذا اشار المحقق بقوله فكان عوارفهم اعطاها هذا
قال اي على تخفيفك **اه** **اقول** اشارة الى اليهود الذي هو قوله
لكنها خلقتني **قال** استعارة مصرية **اقول** اعلم اولاً ان المجاز
هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له للعلاقة غير المناسبة محل
والمجاز والظرف والمطرف وغيرهما وثانيها ان الاستعارة
هي ايضا كاللمة المذكورة لكن للعلاقة هي المشابهة وهي اربعة

اربعة اقسام مصرية ومكنية وتخيلية وترشيحية واما المرفوعة
فهي ذكر المشبه واردة المشبه واما المكنية ففيها ثلثة مذاهب
احدها هو مذهب السلف الى انها لفظ المشبه المستعارة للمثبه
الموجود به بذكر لازمة وثانيها هو مذهب الخطيب الى انها لفظ
التشبيه وثالثها هو مذهب الكاكي انها لفظ المشبه المنقول
في المشبه بزيادة ان المشبه غير المشبه به واما الاستعارة
التخيلية فهي اثبات لازم المشبه للمثبه واما الاستعارة
المرشحة فهي اثبات ملازمات المشبه للمثبه وثالثها
ان الاستعارة المرفوعة تنقسم الى قسمين حقيقية وغير
حقيقية فاما حقيقية بان يكون المتعارف له اي المشبه امر
محققا حقا او عقلا وغيرهما مخالفة **هذا قال** اي خلقتني
اه **اقول** هذا تقدير للتقدير الثاني اعني قوله او شبه الفضائل
اه في اصل التفسير اشارة الى ان التعبير بلفظ المشبه وان كان
عن المشبه الذي هو البيانات الخفية لكن المراد هو نفسه
المثبه الذي هو المسائل هذا الذي اختار المحقق هو مذهب
الكاكي فيكون التقدير خلقتني من محن الاشياء المهلكة
والمنزلة للفضائل كالرياح الشديدة التي هي المهلكات
لما اصابها من النباتات واما التفسير على تقدير الاول فهو
اي خلقتني من محن الاشياء المهلكة للفضائل التي هو هي
المائل **هذا قال** واما تشبيه ادراك المسائل **اه** **اقول**
اشارة الى الرواية عن مولانا برهان الدين حيث شبه ادراك
الفضائل بالعوارف فرده المحقق بقوله فقير مناسب عما
لا يخفى فوجه عدم التماثل هو ادراك الفضائل هو اشكل

وضوحه بالنظر الى ذات الإدراك من حيث تحصيله وامانة الوصف
 الاضطراب والاحلال بالنظر الى الغير الذي هو النباتات المصابة
 بالرياح الشديدة فتشبه ادراك المذكورة للفاضل بالرياح الشديدة
 غير مناسب هذا هو المذكور من وجه عدم الخفاء ويمكن الجواب
 عن القيل بان مراده من هذا التشبيه هو في مجرر الاشكال والقصور
 مع قطع النظر عن الذات والغير هذا ما يستلزمه المقام **قال** واول
 النعم بحسب **اقول** لما قيل يقال علم تقديره العلم الحق من اول النعم
 ان النعمة الايمان والاسلام اما عطف عليه ليس مما اول النعمة و
 اشار الى الدفع بقوله واول النعم **قال** وقد حكيت **اقول** العلم
 ان وجوه تحيين الكلام ضربان معنوي وله اقسام كثيرة
 ولفظ وهو على قسمين اما تام او ناقص وكل واحد منهما
 اقسام كثيرة فالتجسس التام هو ان يتوقف اللفظ في انواع
 الحروف واعدادها وهيئتها وترتيبها والناقص ما يكون
 اللفظان متحدين في شئ منهما وما في هذه الحكاية من
 القسم الثاني كما لا يخفى علمه بالادنى ممارسة في علم البدع **قال**
 وهذا النسب **اقول** وجه الانسية ظاهرة لا حاجة الى البيان
قال لفقهه **اقول** هذا يدل بظاهره على علو النفس فهو
 مناقض بلضم هذا النسب هو حاصل كلام القيل مع انك خبير بان
 هذا الكلام علمه متأنفة في النسبة يكون غير العلة الاولى فالواو
 ولا بد ولفظ وان يكون بمعنى او فلا حاجة الى ما يجاب بان الواو
 جمع او فافهم **قال** والحكمة **اقول** هذا كلام يستعمل في موضع
 ذكر كثير من الدلائل ولا يكون شئ فيها من يقابل شارب
 الى ان جميعها موجهة **قال** فان قيل **اقول** هذا وارد على قوله

قوله والحكمة موجهة اه وحاصله ان ذكره في مقام مساوات جميع الدلائل
 وكون جميعها موجهة مع ان تدبره بقوله شرعت اه ان يبرح الوجه
 الاخير فليس بناء الانتفاض فاجاب لما ترى فانهم **قال** المستوية
اقول اعلم ان هذا بيان الحكم الموعود بقوله كما استعملها فانهم
قال والالم يفداه **اقول** لا نترك اللفظ الكل مؤدى ومشر
 بطالب الكثرة فيكون الحاصل ان من حق طالب بعض الكثرة
 ان يعرفها بتلك الجزئية فيجمل ان يكون ذلك البعض غير المنطق مع
 ان مقصوده فافهم فلا بد من الارادة المذكورة حتى يثبت الكلية
 المستلزمة بحصول المطلوب اعني المنطق **قال** دفعا للترجيح
 اه **اقول** وبقي اذا قلت مثلا الانسان كاتب وجمل المملة على
 الجزئية يكون المعنى بعض الانسان كاتب فيلزم ترجيح احد
 المتساويين على الاخر لان جميع افراد الانسان متساويات
 في الماهيات فتثبت الكتابة لبعض دون بعض يستلزم
 الحكم ولهذا يكون المملة عند علماء البلاغة في قوة الكلية
 فافهم **قال** تأمل **اقول** ولعل وجه التأمل هو انه علم الكلام البلاغة
 يلزم ان لا يحكم على القضايا الجزئية لان علمهم موجود فيهما
 او يحتمل ان يكون وجهه ان التمسك باصطلاح علم على اخر
 ليس من ذاب المحققين المحققين فتنبه **قال** وان يعرف غايتها اه
اقول اعلم اولاً انه لا بد ان يكون الفانية ممتدة لذلك الطالب
 وثانياً كما لا بد ان يكون علم مرتبة على الكثرة المطلوبة في الواقع
 فاشار المحقق الى هذين الامرين فقط **قال** جملة واحدة **اقول**
 اعلم اولاً ان هذا البحث مبني على تحرير وتطويل وهو ان المراد من
 الكثرة المسائل ومن الوحدة الدائبة الموضوع وانما سمي

قوله قد يكون في قوة الكلية لانها لو كانت
 في قوة الجزئية يلزم ترجيح بعض الاول على
 بعض الحكم مع انما متساويات فافهم
 ختماء علماء المعاني كونهما كلية دفعا للترجيح
 ومما شاع في ظاهره ضعف قوله قد يكون للفظ
 قد العبدية جزئية الحكم عماد محمد

وحدة لانه واصل اما بالذات او بالاعتبار كما هو المبسوط في
كتب المنطق والمراد من الوحدة العرضية هو الغاية ستمت
وحدة لانها محدودة ايضا والمراد من جهة الوحدة الذاتية
اشتمال جميع المسائل في كونها با حنة عن الاعراض الذاتية
للموضوع والمراد من جهة العرضية كون المسائل مشتركة في
كونها عاصمة عن الخطاء في الفكر **علم** ان المراد بالبحث ههنا
هو الحل في محل الاعراض الذاتية على موضوع العلم نحو المعلومات
التصورية كلية والتصديقية او على انواعها نحو الحيوان
جنس والانسان نوع وكل انسان حيوان موضوعية كلية
او على انواعها نحو الجنس اما قريب او بعيد وكذا القضية السالبة
اما حملية او شرطية فاذا شرطنا وحررنا هذا البحث فنعني
الوحدة الذاتية التي هي عبارة عن كونها با حنة عن الاعراض
الذاتية لشي واحد هو وقوع الاعراض في المسائل محولات
ومع جهة الوحدة العرضية التي هي عبارة عن كونها ان الكثرة
واعتبارها غائية هو كون المسائل مشتركة في كونها عاصمة
عن الخطاء ومع معرفة المسائل بتلك الجهة هو ان يجعل للجهة
الوحدة الذاتية المذكورة تعريفا للعلم المطلوب او الجهة الوحدة
العرضية فان كان التعريف بالجهة الاولى فيوضع لفظ المنطق
مثلا بدل قول كونها ويبحث بدل قول با حنة والموضوع المعين
الذي هو المعلومات التصورية والتصديقية مثلا بدل شيء
واحد فنقول مثلا المنطق علم يبحث في الاعراض الذاتية للتصورات
والتصديقات وان كان التعريف بالجهة الثانية فيجعل لفظ
المنطق مثلا بدل كونها مشتركة والغاية المعينة بدل قولنا

او الجنس والنوع والفصل
والخاصة والعرض العام
والقول المشرح با
تاسيما كلية
اي القضية وعكسه ونقيضه
والجهة ذاتية كلية

قوله كونها عاصمة عن الخطاء فنقول مثلا المنطق قالون يعرف
به صحيح الفكر وفاسده وانما اطينا الكلام لان المقام هو ذات
مرالق الاقدام وان كان مودبا الى يوم الحواشي والعوام **قال**
تأمل **اقول** لعل وجه التأمل ان يقال ان ضميرها المكان في قوله
ويحصل الشعور بها راجع الى الجهة الوحدة باعتبار كون المراد منها
الذاتيات وهي عبارة عن الموضوع على طريق الاستخدام وهو
ان يكون لفظا له معنيان فيراد من اللفظ معنى ومن الضمير معنى
اخر وراجع الى الكثرة ويراد منه التصديق بالموضوع فيكون
من قيل ذكر المحكوم اللان واردة المردم هذا **قال** لكان أولى
اقول اشارة الى ان له جوابا واثرا رايه بقوله تأمل **قال**
باعتبار **اقول** وانما قال كذلك لانه اعراض وهو جاد لا يتعلق
به الجار والمجرور هذا **قال** فلا يرد عليه اه **اقول** هذا رد مولانا
برهان الدين حيث قال فان قلت هذه الاعراض او ثم احب
عنه فاصل الرد عليه ان هذا الاعراض في الجواب انما يكون على
تقدير مرجع الضمير الى الاعراض اما اذا رجع الضمير الى
التصورات والتصديقات لا سؤال ولا جواب فتنبه **قال**
باعتبار **اقول** اعلم ان حاصل تباينية ومعناها ان المنطق
علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقات
اللاحقة بسبب ملاحظة لفظها في الايضال انا اذا لاحظنا
لفظها في الايضال فحينئذ اذ لها اعراض لا قولها فالبحث ليس
الاعين اقوالها لها المنطقية كعدم الوجود والامكانية
والامتناعية وغيرها فان المنطق لا يبحث فيها فالاحوال
اللاحقة لها باعتبار المذكور هو الايضال وما يتوقف

طلب الاستخدام

عليها الاتصال **قال** فموضوع **اقول** هذا اشارة الى الجواب عن
 سؤال مقدرة تقديره ان الموضوع مقيد بالاتصال فيكون
 قيد الموضوع وهو مسبب لثبوت الاعراض الذاتية المجردة
 للموضوع لما قلنا ان القيد لا جبر ان البحث ليس عن جميع الاعراض
 الذاتية بل عن البعض فلو كان ذاتيا ايضا لزم ان يكون سببا
 لثبوت بقية الموضوع وهو محال فاجاب بما تروى حاصل
 الجواب ان القيد هو صحة المضافة الى الاتصال والقرص الذي
 هو نفس الاتصال فيسبب ما يكون بعيدا **فان قلت** ان اضافة
 القوة الى الاتصال يستلزم كون الاتصال نفسه قيدا لاف
 باق بحاله **قلت** ان المضاف اليه خارج وان كانت الاضافة
 داخلية فلا اشكال فتفطن **قال** فان قيل **اقول** حاصله ان
 المراد من البحث هو الجبر ان محل الاعراض الذاتية على موضوع
 العلم او نحوه مع انه ليس في المنطق مسئلة يكون محولا للاتصال
 الوهمي هو الاعراض الذاتية فاجاب بما تروى حاصل الجواب ان كون
 الاعراض الذاتية محولة لا يلزم ان يكون بالفعل بل اذا قلت
 هذا المعلوم حذمه فانه موصول **قال** وقس على هذا **اقول**
 اي على ما هو قولنا اذا حكمنا حاصله اننا حصلنا كون الاتصال
 محولا في مسئلة من التصورات ففسح عليه كون ما يتوقف
 عليه الاتصال محولا مطلقا سواء كان في مسئلة من التصورات
 او التصديقات وفسح ايضا عليه كون الاتصال محولا في مسئلة
 من التصديقات مثلا اذا قلت في التصورات الحيوان جنس كان
 معناه ما يتوقف عليه الاتصال واذا قلت هذا المعلوم التصديق
 قياس كان معناه انه موصول الى المحمول التصديقي بلا واسطة
 هذا

هذا قال كالحكمة **اقول** هذا اما التنظير او تشبيه او تمثيل على طريق
 التوسط والمراد من المعلومات الثانية مثلا يعقل في مرتبة الاولى
 فيتمثل هذه المذكورات ايضا فتفطن **قال** التي هي **اقول** الطبايع
 جمع طبيعة وهي مبدأ الحركة من شعور والمراد ههنا هو المعلوم
قال ان حيث **اقول** انما قيد الطبايع بالحسية المذكورة لانه هذه
 العقولات لا من حيث هي مفهومات لا يكون العقولات الاولى
 طبايعها فيها يتوهم في ان الحسية قيد المتصور لا يخفى على
 المتكبر الكدرة **قال** موجود كان **اقول** المراد من الموجود ما هو
 الموجود في الخارج كزبد من المعدوم ما ليس كذلك كالعقلاء
 ومن ماله اجزاء كالحوان الناطق ومن البسيط ما ليس كذلك
 كواجب الوجود وكالنقطة اي ما صدق انما **قال** كالاضافة **اقول**
 اعلم ان الاضافة مالا يتصور الا بالاضافة والنسبة الى الغير
 كالاية فانه لا يتعلق الا بالنسبة الى الابن وكذا النبوة **قال**
 ولا يجوز ان يعمل **اقول** هذا رد على مولانا برهان الدين حيث
 جعله كذلك **قال** كما مر **اقول** اي من العقولات الاولى وهو
 المتعقل في الدرجة الاولى **قال** وكذا الكلام **اقول** يعني ان قوله
 قيد العقولات الاولى مراد بها معناها التكفوي **قال** وان
 اعتبر **اقول** اشارة الى قيد الحسية الانطباق وان كان
 لاجل تخصيص بعض الاعراض لكى هذه المذكورات من الموجودات
 وغيرها ليست هي موضوع المنطق مع انك حكمت بكون
 جميع العقولات الثانية موضوع مع انه ليس كذلك لان
 المنطق لا يبحث عن اعراض هذه المذكورات من الموجودات
 وغيرها فلا بد من ان يعبر في تفسيرا المنطق على مذهب

القدماء ايضا قيد حيثية النفع في الايصال بل يقال كما فعله بعض
الافاضلة شرح المطالع من ان المنطق علم يبحث عن الاعراض والاولى
للمفولات الثانية المنطقية علم المفولات الاولى حيث افقها
في الايصال الى المجمولات في ايجاد الموضوع اعني المفولات الثانية
في الايصال اعني كل مقول ثان يكون له نفع في الايصال الى المجمولات
والنصير في فهم موضوع المنطق حيث يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
قال الله تعالى **اقول** اشارة الى الضعف لان حيثية المذكورة
تعريف المتأخرين لتخصيص الاعراض ببعض وقيد حيثية المذكورة
في تعريف المتأخرين لاجل تخصيص الموضوع ببعض فيكون الاكتفاء
قد برز قال تصورات **اه** **قول** المراد منها التصورات لانها محمولة
على الفكر حيث قال ان الفكر المحصل **اه** الفكر هو ترتيب امور معلوما
للتأخر الى المجمولات فالعلومات هي مشتملة على التصورات
وكذا الحالة قوله والسقديقات وانما قال الفكر المحصل محمولات
اعتبر الحمل في المطلق لان الفكر والنظر لا يكون الا للمحمول من
بعض الوجوه المعلوم من اخر لان توجهه انفس نحو المحمول المطلق
محال واستعلام المعلوم من كل وجه ايضا محال هذا قد برز
قال ان مباحث **اه** **اقول** انما فسر هذا التفسير دفعا لما يقال
ضمير مقاصدها راجع الى التصورات وهو القول الشارح هو
من التصورات فيكون المعنى ومقاصد التصورات ووجه ان
يقول ان مباحث **اه** وكذا الحالة قوله ومقاصدها القيدان
ولا يبعد دفع الاعراض بان التفسير راجع الى مطلق التصورات
والقول الشارح بعض فيكون المعنى ومقاصد مطلق التصورات
بعض التصورات هذا اذا فسر ان يقال مراد المتأخر من التفسير

مذكور

المذكور وهو ان يبين ويظهر ان مقاصدها القول الشارح مع مستقلا
تاما لان لفظ المباحث يدل على هذا بخلاف لفظ القول الشارح فقام
قوله ان يجب **اه** **اقول** هذا دفع لما يقال ويتوهم ان المقسم لا يعد في
الاقام فكيف بعد اولا قمارا بعا وثانيا يقيم تحت اقام
حتى يكون المجزئ تسوية اقام فيكون ثمانية اقام فدفع الاعراض
بالتفسير في المدود في اقام اولا هو القيد بحسب الصورة
والمدود في القيد هو القيد بحسب المادة فلا يجوز فتفطن
قال فامل **اقول** لعل وجه التأمل ان يجوز حمل قوله رتب على معناه
الحقيقة مع جواز قوله فصار تقديم **اه** لان المراد في الترتيب هو
الترتيب الذهني لا الخارجي فالترتيب اولا كان في ذهنه لموجب
تقديم في الخارج قال في تقديم **اه** **اقول** اشارة الى ان العقل لا يحصل
بجبر سيرة التقديم واجبا عليه بل بعد ارادة التقديم قال
والاولى **اه** **اقول** وانما كان هذا اولى لان هذا المذكور مبني على تقدير
مقدمة وهي ان البحث عن اللفظ لفهم المعنى منه ثم يقال ولما كان فهم
المعنى **اه** فالافتقار الى العبارة اولى قال على ان اللفظ **اقول** انما كان
هذا صحيحا لان ذكر الاعتبار مشعر بان الدلالة معتبرة باعتبار
المعنى وليس كذلك فان الدلالة كانتة بحقيقة سواء اعتبرها المعنى
ام لا فتدبر **قال** لم يقد **اقول** لانه لو اراد ان يعده بابا مستقلا
لذكرها على الاستقلال كما يجوز في ذكر الابواب فتفطن قال سواء
كان **اه** **اقول** هذا قيد المنفي لا التفيضي اذ كان مفيدا للفظ فاعلم
من ان يكون الال الذي هو الشيء الاول مظنونا وبفيد الظن او معلوما
وبفيد الظن هذا **قال** وما فيه **اقول** اعلم ان خلافة كلامه انه شاذ
من قوله فان الشيء الاول يسمى دليلا برهانيا وبرهاننا منافضة وهي

ان ايجها ان حين قال فالتى الاولى يسمى دليلا برهانيا وبرهانيا بعد
على جميع ما هو المذكور في الحاشية اذا اريد بالعلم في تعريف الولاية
الادراك الذي هو اعلم ان يكون تقوريا او تصديقا مع ان العلم
هو هذا المفهوم الخاص اعني قريبا مركبا من مقومات يقينية لا تنجم
اليقيني فلا يكون في تعريفه مانعا عن دخوله الا في اريد بالعلم
المذكور الادراك اليقيني الذي هو التمديق فيبطل تعريفها بالمذكور
في الحاشية جميعا بدلالة الدليل اهـ في افراد الولاية مع انه لا يصح في
الولاية عليها حين اريد في العلم المذكور في تعريفها العلم المذكور
انما بالقصود ان يقال بول قوله وبرهاننا الاول دليلا في الدليل
ان كان مفيدا لليقيني يسمى دليلا برهانيا وبرهاننا وان كان
مفيدا للظني يسمى دليلا اقناعيا وامارة فتفطن **قال** ان كان
اه **اقول** اشارة الى ان توسطه في المعنى معقول للتى المستنبط من الكلام
كما ان كثيرا من الافعال تذكر في المعنى يكون معمول لا في مقدر مستنبط
وايضاً اشارة الى مرجع الغير **قال** فيكون الولاية **اه** **قول** يعني ان كان
ان سبب ذلك الاقتضا والا علم السعلا يكون منسوبة الى الطبيعة
كما ان تصور الفظ منسوب اليها والمنسوب الى الطبيعة ما فيه وفيه
يسمى طبيعة ان كان فعلية اذا جعله منسوبا اليها يقال فعلية كالخيفة
فانه يقال حقيق فالحق ان يقال طبع لا طبيعة كما لا يخفى **قال** فالمو
وقوف غير **اه** **اقول** لان الموقوف على العلم الوضع هو فهم المعنى
اللفظ حين الاطلاق فلا دور لان الجهل لا متفاير **قال** وتحقيقه
اه **اقول** اشارة الى ان فهم المعنى مطلقا او سابقا هو بمعنى الحصول
والفهم في اللفظ حين الاطلاق بمعنى الحصول فالوقوف والموقوف
عليه معنيان متفايران فلا محذور **قال** لان **اه** **اقول** العلم

ان هو

هذا اشارة الى دفع ما يقال كيف يكون هذا علما للتسمية
تسمية الدلالة بالمطابقة مع انه قال بالمطابقة وعلى هذا
قبح الباقي **قال** ويمكن ان يكون **اقول** هذا اشارة الى انه
يحتمل ان يكون مراد المعنى هنا بالمطابقة وما بعده من التفسير
والالتزام ان الباء للسببية فيها ومعنى الدلالة على التام بسبب
المطابقة وعلى الجزاء بسبب بالتضمن وعلى الالتزام بسبب
الالتزام في لا يكون كما منى اشارة الى التسمية لانه لا يكون
فيها موصوف ومقدر من اللفظ الدلالة هذا **قال** **اقول**
لعل وجه التأمل هو ان هذا المراد بعيد ولذا اشارة اليه
بقوله ويمكن لانه على هذا التقدير يلزم خلق كلام المصنف الاشك
الى التسمية فيكون كلامه مخالفا لكلام القول حيث اشارة الى
التسمية فتفطن **قال** ليسا متاكرا **قول** يعني ان الولا التي
ليس كل واحد منهما منفك للآخر في مادة تحقيق التضمن
في تلك المادة بل كما تحقق وحصل الالتزام في مادة تحقق
المطابقة فتنبه وتفطن **قال** وليس المراد **اقول** يعني ليس المراد
في العكس هو هنا معنى المصطلح وان كان المتبادر هو بل
المراد اللفظ الذي هو بمعنى المخالفة في الحكم فقط فلا يرد
ما قيل ان المطابقة لا يستلزم التضمن سالبه كلية
وهو تنفك كنفها اي قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة
فكيف يقال بخلاف العكس لانه هذا الاعتراض مبني على ان
يكون المراد ههنا المعنى المصطلح وقوله على ان قولنا **اه** جواب
تسليمي يعني انا لانني ان المراد من العكس هو المعنى المصطلح
وعلى تقدير التسليم لان قولنا ومع تنفك كنفها لانه انما

انما يكون كذلك اذا كان قوله ان الشارح لا يستلزم التضمن سلبية
كلية وهو ليس كذلك لانه على تقدير كون الكلام للاستفراق يكون
رفعا لا يجاب الكلي وعم تقدير عدم الاستفراق يكون سلبية كلية
وهي قوة الجزئية فيكون على هذا التقدير سلبية جزئية اي ليس
كل مطابق يستلزم التضمن على تقدير الاول او ليس بعضا يستلزم
التضمن على تقدير الثاني والجزئية لا عكس لزوما كما هو المتعارف
بين القوم فقوله ان الشارح بخلاف العكس واقع موقع فلا يرد
كما يتوهم وقوله مع ان اه ايضا جوبد تسليمي بعم ان الاثم ان عكس
قوله ان هي المطابقة لا يستلزم التضمن على تقدير ثبوت كونه سلبية
جزئية مع تسليم كونها تنعكس لزوما قال المعرف من قوله التضمن
لا يستلزم المطابقة لان عكس المصطلح هو ان يصير المصطلح المنعكس
محولا ومحول موضعها وههنا على قوله ليس كذلك بل هو قولنا لا
يستلزم التضمن المطابقة وانما اظننا الكلام لتوضيح المراد في
هذا المقام فتأمل ما يبرز بالتدبر **اقول** يعني يعرف عدم تحقق استلزام
المطابقة الالتزام على رأي الجمهور والتحقيق على رأي الامام يعرف بالتدبر
وهو انه على رأي الجمهور كما لا يلزم ان يكون لكل ماهية لازم كذلك
لا يلزم ان يكون الجزاء الماهية ايضا لازم لانه في ضمنها وانه على
رأي الامام لما كان لا بد ان يكون لكل ماهية لازم كذلك الجزاء الماهية
لازم في ضمنها فتبوت لازم لكل ماهية يستلزم ثبوت الجزاء
ايضا هذا قال فضلا الى اخره **اقول** اعلم انه مفعول مطلق لفعل محذوف
اي فضلا فضلا يستعمل في موضوع يتوسط بين امرين متعينين
يكون الثاني اليق بالثاني هذا **قال** مستدركاه **اقول** فيه لانه لو قيل
ابتداء دلالة على اللازم ذهنا لغير عليه انما لا يدل على ان خارج

كان

كان فيحتاج الى التعديل ثانيا بقوله لانه لا يدل على كل امر خارج
فقرر والمثبت ثبت الكلام او لا بقوله لانه لا يدل على كل امر خارج
الاعتراض فلا استدراك **قال** بل الاولى **اقول** اه الاولى ان يقال
بدل قوله لانه على اللازم ذهنا وانما قال اولي اشارة الى انه
يحتمل ان يكون مراده من اللازم اللازم الزمعي البين بمعنى الاثم
او يكون مراده العام على وفق مذهب الامام وقوله بغيره غاية
لقوله بل الاولى اه يعني لو قيل في التعديل هكذا الفهم سبب اختيار
الالتزام على لزوم ايضا كما فهم ويستفاد وجه تسمية من
التعديل لان الاصطلاح قد جرى تسمية لزوم البين بمعنى التزاما
فلو قيل في التعديل ما ذكرنا لفهم جهة الاختيار المذكور **قال**
ايضا بط يوجب اه **اقول** انما فسر هذا التفسير اشارة الى ان
المعنى والدلالة الالتزامية هو هذا الفعل المتصف بايجاب
الفهم لا الضبط في الجملة هذا **قال** تأمل **اقول** فعل وجبه التأمل
هو الدلالة على احداهما يكفي في حصول المقصود الذي للدلالة
التضمنية على ان لفظة احدهما لا على التعيين يشمل كليهما على بل
البعولية كلفظ رجب فلا حاجة الى سور الكلي فتنبه **قال**
بنفسه اه **اقول** اشارة اذا كان رسوخ الدلالة غير مانع من
دخول دلالة اخرى فيكون نفس دلالة الاخرى داخل فيها
لا حصر لان القاعدة هي انك اذا قلت ان هذا منتقض
بذلك اي تعريف هذا منتقض بذلك منعا مثلا اي لا يكون
ما نفا من دخوله معناه ان نفس ذلك يدخل في تعريفه **قال**
فيه اه **اقول** وقع فيه بل فيه ما فيه لان كون مادة الانتقاض
متحققة ليس مطلقا بل انما هو في الامور المتحققة الاعتبارية

فالفرض كاف **قال** بان يقال اللفظ **الاول** اعلم انه لو قيل قيد توسط
الوضع في كل من الدلالات الثلاث كما قرره المحشي لا يرفع انتقاضي
كلامهم بالاخرين لان دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة
انما هو بتوسط الوضع اي وضع لفظ الشمس عليه فلا يدخل في الدلالة
الاخيرتان فيها حتى لا يكون تعريفها مانعا ودلالة عليه تضمنها
انما هو بتوسط الوضع لمعة دخل فيه هذه المعة فلا يدخل في الدلالة
الاخيرتان ودلالة التزاما انما يتوسط وضع لفظ الشمس لمعة يكون
هذه المعة للدلول خارجا عنه فلا يدخل في الدلالة الاخيرين **قال**
وفي نظر لانه على **القول** خلاصة ان قيد بتوسط الوضع لا ينفع في دفع
الانتقاضي لانه صلة لما وضع له في تعريف الدلالات الثلاث وهو معنى
التمام بهذا المعنى في جميعها فلا اندفاع للنقض بهذا القيد اذ يصدق
على اخر ما قال المحشي في الحاشية فقولنا فان قيل انه حاصله ان بعضا
اجاب عن هذا الاعتراض بان عدم اندفاع النقص بهذا المعنى
القيود انما يكون اذا كان المراد ما وضع له في تعريف دلالة المطابقة
هو بمعنى التمام وفي تعريف التضمن بمعنى الكل وفي تعريف الالتزام بمعنى
الملزم فلا انتقاضي فنقول في دفع كلام هذا القيل ان هذا الاعتبار
مع انه غير متبادر من السق لا يندفع به انتقاضي حد المطابقة
بالاخيرين والتفصيل ان الانتقاضي الاول من الانتقاضات الثلاث
لا يندفع بهذا القيد لانه انتقاضي المطابقة بالاخيرين **الاعت**
انما هو سبب ان يصدق حين دلالة الشمس على الضوء بضمنا
والتراما انه دلالة على تمام الموضوع له بتوسط الوضع لتمام ما
وضع له فالتمام في تعريف المطابقة باق بحاله فالانتقاضي بحاله
بخلاف انتقاضي الثاني والثالث فانما يندفعان لان الانتقاضي

فيهما

14
فيهما باق ايضا على تقدير كون المراد بما وضع له هو بمعنى التمام فاذا
كان المراد منه في تعريف التضمن هو الكل وفي تعريف الالتزام هو الملزم
فلا يصدق حين دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة والتراما انه
دلالة اللفظ على جز ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له وايضا
لا يصدق حين كون دلالة اللفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمننا انه
دلالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فا
لانتقاضي الثاني والثالث لا يندفعان حين كون المراد بما وضع له
الجميع بمعنى التمام **هذا قال** لا خفاء **القول** يعني اذا دل ترتيب الحكم
على المشتق على علمية المأخوذ فيحصل منها قيد الحاشية فيكون
ملحق لما في كل من التعريفات وان لم يذكر فيكون معنى التعريفات الدال
بالوضع اه فانهم **قال** من الساهلة **القول** وجه الساهلة انه لما قال بجزئه
له الملزم منه ففهم منه ان الوضع للجزء وهو ليس كذلك فالاول في التعريف
ان يذكر على بول اللازم او بذكر قيد عليه بالمطابقة وذكر اللازم بدل الملزم
ويقول هكذا انما هي سبب دلالة الوضع لتمام ما وضع له عليه وعلى
جزئه وعلى لازمه في الزعم كما قرره فقطن **هذا قال** يلزم ان يكون
ما **القول** اللهم الا ان عمل الاضافة على البيان في لا يلزم فاذا قيل على
تقدير رجوع الضميمة الى ما وضع له يكون في قوله او جزئه ايضا ركازة
كما في قوله او الملزم فلم يخص الركازة في ذكر قوله او جزئه لان معناه في الوضع
لجزء ما وضع له فلا يلزم ان يكون معنى التضمن الكل والحال انه صادق ان
الوضع للجزء حاصل في ضمن الوضع للكل فلا محذور في ذكره **قال**
والظاهر اه **القول** حاصله انما يختار رجوع الضميمة الى معنى الدلول و
المراد من قوله او جزئه ما ذكرنا ان انما هو جزئه الى شيء يكون المعنى للدلول
جزئه فتأمل **قال** مستدرك **القول** فيه انه نقطة وتتميد لبيان السندية

هذا القدر كاف لعدم الاستدراكية هذا قال وفيه ان السؤال اه اقول
اعلم ان في فيه فيه فيه لان السؤال وان كان بكفاية المطلق لكن
غرض السائل كفاية المطلق بثبوت الزوم الخارجي ايضا كالزوم
في حصول دلالة الالتزام به فاذا دخل الخاص المطلق والعام الذي
هو المدعى يكون الخاص ايضا ومدعى مدعى مدعى بقوله كيف يكون
الجواب في مقابلة هذا قال مع المائدة اه اقول اي الخالفة في الاعيان
قائل قال بقرينة اقول لان الاثنين لا يلزم من تصورهما حصول
في الذهني تصور الزوجية والحكم به باللاتين لان كثير من الأشخاص
ما يتصور الاثنين ولا يخطر ببالهم الزوجية فضلا عن الحكم بال
زوجية كما تقرر عند الجوع الى الوجوه بخلاف العمى فانه يلزم من
تصوره تصور البصر لان تصور المضاف يورث المضاف اليه
صالح قال تأمل اه اقول لغرض ما هو المتقول في الحاشية خداسة
ان المزوم البين بالمعنى الاقصى هو كون تصور المزوم كاف
في تصور اللازم وفي المزوم البين بالمعنى الاعلى هو كون التصور
كافيه في الجزم بالمزوم فليس كما حققه استلزام تصور المزوم
تصور اللازم يتحقق كون التصورين معا كافيين في الجزم بالاداء
بينهما فتنبه قال فيه ان الجواب اه اقول في فيه وفيه لم يتنبه للمفهوم
ليسوا اشتراطهما في جميع الموارد بل الفرض اشتراط الاعلى في ضمن الاخر
مطلق حتى ينشبه الزوم البين بالمعنى الاعلى مع الزوم البين بالمعنى
الاقصى فهذا القدر كاف للتمثيل سواء طابق النفس الامر
اولا فالقول بان الزوم البين بالمعنى الاعلى هو كاف في الدلالة
الالتزامية اولانا اخر فيه خلاف بين الجمهور والاصحاب فالجواب
لما لزوم اشتراط الاعلى في الاقصى وكان المثال بالاعم لا بالاخفى

شدة

شدة المناسبة كفي التمثيل بهذا القدر مع قطع النظر عن انه كاف في الدلالة
الالتزامية اولانا اخر فيه خلاف بين الجمهور والاصحاب فالجواب
لما لزوم اشتراط الاعلى في الاقصى وكان المثال بالاعم لا بالاخفى
قال قلت هذا انما اه اقول حاصل الجواب ان النقطة مثال للمعنى
الذي لا جزء انا اختار ان المراد من النقطة ما صدق عليه المفهوم
الكل فيكون معناه مفردا فاذا وضع بارائه لفظ يكون لفظ
جزء له للمعنى هذا قال لكان انشبا اه اقول وجه الانسية انه قال
اولا والاول المفرد فلو قلنا ثانيا والثاني المؤلف لكان انشبا
للمقابلة هذا قال فان قلت اه اقول العلم ان كل اصل الاعم اض
هو ان المفرد ما عطف عليه من الامور المذكورة في الحاشية بل هي
المعاني المذكورة في هذا الكتاب وخلاف لفظ زيد لا او صاف للمعاني
كمفهوم زيد لان اللفظ مسفة اللفظ للمعنى كيف يصدق ان يقول هذا
المفهوم متصف بل لفظ الذي هو المفرد فلا يصدق ما قلت ان يكون
اقسام للمفهوم اولا وحاصل الجواب ان المعاني الحقيقية هذه
الافعال هي وصف للمفهومات كمفهوم زيد وكونها وصف للافعال
من حيث الجواز يدل على حاصل هذا الجواب قوله شعبة للدالين لزم
الدال بهم وصف الدلول على طريق حذف المضاف كما هو المتقول
في حاشية هذه الحاشية ان شعبة لوصف الدال بهم وصف الدلول
والاحتياج الى تقدير حذف المضاف انما هو لانه لما جعل المعاني في
الحقيقة او صاف للمفهومات حقيقة وللألفاظ حجازا يكون
لفظ المفرد وما عطف عليه لهم للوصف الدلول الذي هو المفهوم
للمفهوم نفسه ثم جعل اسما للوصف الدال لا للدال نفسه فتنبه
قال كون المفرد اه اقول بانه كون معاني الحقيقة المفرد والمركب

ماهو واصفا للفهوماته اولا وبالذات والالفاظ ثانيا وبالز
 ان يحاز احد حب لا الملام بالحق فيكون في قبيل تسمية وصف
 المردود بهم وصف الالان معاني الحقيقة لئلا هو لا يرد
 منه الالان على جزء مناه وما يرد بجزء منه الالان على جزء مناه
 المعاني نفوذ انما اوصاف للفظ حيث ذكر فيها ما يرد على الالان منه
 اه فالجمل عليه صحيح بان يقال وصف هذا اللفظ انه لا يرد ويراد بخلاف
 جعلها صفة للمفهوم اولا وبالذات فانه غير جائز لانه يلزم ان
 يكون للمفهوم معنى حيث ذكر في ما للفظ المعنى فانا قلت الكلام
 والجزء ايضا لا يجوز ان يكون صفة للمفهوم اولا وبالذات حيث ذكر
 في ما للفظ المفهوم قلت الذكر انما هو في بعض النسخ بناء على ان
 مورد القسمة اللفظ للمفهوم والنسخ الصحيح غير مذكور في اللفظ
 المفهوم بخلاف المعاني المفردة او المركبة فانه مذكور فيهما فلا
 الصحيح على جميع النسخ قال تأمل اقول العمل وجهه انه يمكن ان يقال ان ذكر
 صحيح في الرهن مبني على تجريبي التصوري فبذرة الرهن فتنقطن
 قال اشتراكه اقول اعد اشارة بهذا التفسير اولا الى ان المصدر مجرد
 بمعنى مصدر المربو وثانيا ان الانساق في قبيل اضافة المصدر الى
 المفرد والفاعل متوكة قال ولا فرق فيه باللفظ اقول كمالا
 اضيق هذا اللفظ لانه لو لاه لما علمنا كون شريكنا وما عطف عليه انه في
 الكلمات الا بان يفرق كل واحد الاكثر اكل باللفظ في يعلم انه كلي فلهذا
 الا متعنه مجرد المكان الفرض طاف في الكلية فتنبه قال ادخل الجمل
 اه اقول اعلم ان كثير جمع وفرد الكثرة وهو لا يصدق اولا
 على اثنين واقل جمع الفرض هو ثلثة مقادير باللفظ الواحد في
 رجب ههنا ان لا يطلق الكثير من على اقل من ستة وهو خلاف الواقع

وايضا

ايضا الجع بالواو والنون لزوم العقول فيلزم ههنا ان لا يكون التركة
 بين ذوي العقول وهو ايضا خلاف الواقع لانه التركة كما يكون بينه كذا
 يكون بين ذوي العقول وايضا يلزم ههنا ان لا يوجد يكون الجنسية والزوجية
 باعتبار الحكم والصدق الاعلى اثنين من افرادة مثلا الى ان الزور هو جنس
 له افراد كاطالانسان والفرس حيوان وهو خلاف ان صفة الكثرة لا يوجد
 في اقل من اثنين كما لا يخفى على ما متصف قال لان نفساه اقول ينبغي لو قال
 نفس مفهومه في غير ذلك كالتصور كان صدقه على امرين احدهما ان
 مجرد مفهومه مع قطع النظر عن التصور الرهن والبرهان التفسير فيها
 اعتبار الوجود الخارجي ان يكون الواجب غيره مانعا عن وقوع التركة
 وثانيا ان مجرد مفهومه مع قطع النظر عن الرهن والخارج فلا يكون
 الواجب مثلا مانعا ولا لانا لاني لا يكون ان الا باعتبار الرهن
 والخارج فلا تعرف انه في الكلام والجزءي قال واما في الاكتفاء اه اقول ينبغي
 لو قال التصور فقط في لا يكون لفظ النفس الذي يحد في جنس
 البرهان التوحيد الى الواجب لا يكون مانعا عن وقوع التركة
 فاما ما قاله ان عدمه في مفهوم اه اقول لانه لا يجوز ان لا يكون غير متصف
 ولا يخفى عليه ويجوز ان يكون متصفا ولا يخفى عليه بل يكون للفظ
 انه ذو وجود عدم الخفاء قال فان قيل مفهوم اه اقول حاصل الاعتراض
 انه في قوله فلا في الخلق في النتيجة ركاكة لان مفهوم الجزئي ما يمنع ما
 لا يمنع يمنع وهو محال وحاصل الجواب ان هذا غير محال لان المحال
 صدق الشيء كذا يمنع مثلا على ما صدق نقيضه كما يمنع فان صدق
 لا يمنع على زيد مما صدقات يمنع محلا واما صدق لا يمنع على نفس
 بنقيضه غير محالة في كثير من المواضع وقوله فان قلت يلزم اه على
 ثبوت هذا الاعتراض على قولنا واما صدق الشيء اه يعني ان ثبت

هذا يلزم فيما نحن فيه ان يكون المانع ليس بما في هذا سلب الشيء نفسه
 وهو محال فاجيب بما تراه وحاصله ان سلب الشيء عن نفسه علمه معينا
 بيان احداهما ان هذا ليس نفسه وهو محال والاخر ان هذا ليس بصادق
 عنه نفسه وهو ليس محال بل كذلك وهو ما عمن فيه من هذا القبيل لان
 جميع الاشياء لا بد ان يؤخذ ان لا يصدق عليه نفسه وغير ثابت له لانا
 قولنا ان هذا صادق على نفسه وثابت له يستلزم المفارقة بين ما على
 ان من متحدث ان يصدق على الانسان لا يصدق ان لا يحل على نفسه
 بان يقول الانسان يستلزم المفارقة بين المحمول والموضوع لانه
 لا بد مني والحال اني شيء واحد وقوله فان قلت الكلام لا يمنع اه
 اعترافه غير قولنا لان ثبوت شيء الشيء اه حاصله ان ثبوت
 شيء الشيء منسلا وقوله الكلام لا يمنع اه انه مفارقة وهو محال
 ان هذا الثبوت حاصل عند القوم والجواب كما ترى وحاصله ان
 التباين الاعتبار بين المحمول والموضوع كاف ومن هذا القبيل
قوله تأمل **اقول** لعل وجه التأمل ان هذا الكلام غير ملائم كما سبق
 من قولنا لا ثبوت اه لان المتبادر من التباين الذاتي لا الاعتبار
 كما لا يخفى غير ذلك **قال** لا يخلو **قوله** انما في هذا التفسير اشار الى
 ان نفس الذاتي غير داخل في حقيقة جزئيات مفهومه ولذا لا بد
 تعريف الانسان بالحيوان والناطق انه حد تام فلو لا دخول
 مفهوم الحيوان لما قيل انه حد تام لان المركب من جميع الانواع
 وجميع الذاتيات هنا هي مفهوم الحيوان الذي هو
 تام حاسن متحرك بالارادة هذا قوله ايضا الى انما كما يفتك
 بدخول المفهوم كذا نفس في حقيقة جزئياته حقيقة
 جزئيات مفهومه تأمل **قوله** الاشياء **اقول** وجه الاستدلال

لفظ

لفظه ولا واصله اشارة الى ان المشار اليه امر محقق وهو هنا
 ليس كذلك فالاول ان يقال ويؤيد اه **قال** وهو المقام **قوله** ان مقام
 ان لا يقع بين الشيء والمرجع فصولا وقع الفصل بينهما فتنه
قال تأمل **اقول** لعل وجه ان وقوع الفاصلة بين الشيء والمرجع انما يخرج
 عن كونه مقام الشيء وسيرورته مقام الفاصلة انما يمكن المقام
 دالا على تعيين المرجع ولم يكن له قرينة والة على تعيين المرجع وهو
 التقسيم فالتقام مقام الشيء فتأمل **قال** على التأمل المذكور **اقول** وهو هنا
 ان الاصول بعبارة عدم الخروج **قال** واطلا على المفهوم **اقول** يعني اذا
 قلت ما يكون خارجا عن حقيقة جزئيات اه عرضي فباعتبار ان
 افراد هذا كالفرد والشيء الماشي عرضي فكذا المفهوم **قال** كذا
 اطلاقه اه **اقول** يعني اطلاق الذاتي والعرضي فكذا المفهوم **قال**
 غير صحيح **اقول** لانه يلزم ان يكون الحيوان مع الفرس تام حقيقة
 الانسان المشتركة بينه وبين غيره كالفرس كما استفاد من تلك
 التعلق **قال** تأمل **اقول** لعل وجه التأمل ان القرينة غير ظاهرة لان
 القرينة انما يكون ظاهرة اذا كانت سابقة وليس كذلك بل القرينة
 هنا اتية غفية خفاء كما لا يخفى **قال** انما في قوله **قوله** انما فتنه
 بهذا التقدير لان النوع المتوسط والعالي لا يخرج بهذا القيد كما لا يخفى
قال تأمل **اقول** كان وجه التأمل ان تحقق المقولية مع ضربين
 مطلقة ومع معنى الكلية داخلية ومعنى الجزئي ومقيدة ومع عارضة
 وحاصله بعد التقويم وغير داخلية في المعنى الجنسية والمراد مما ذكر
 في الشرح من ان المقولية تكون في الحالين المقولية الثانية
 من الضميمة لا الاولى فتنبه اولى ان في الجواب ضعفا لانه لا قرينة
 لهذا القيد اعني تيد في جواب ما هو **قال** في فهم اه **اقول** يعني يفهم

من قول الخارج وان اريد مطلق فمنه ان وان اريد عدم جواز تعريفه
 بالخاص عند اتحاد الاعتبارين واختلافهما فلا يتم ان تعريف العام بالخاص
 فيكون مناقضا لظاهره لان الكلام الكلي مفهومه معروف اعم لان يعرف من
 هذا لان التعريف باعتبار المفهوم لا الوصف **قال** اذا اريد قيد فقط
 ان لان الجنس والحاشية وغيرهما يقولون ويحكون على كثيرين
 مختلفين بالعدد دون الحقيقة في غير جواب ما هو بخود زيد وعمرو
 وحيوان فقط يخرج الجنس وغيره في تعريف النوع لانه كما يقال عليه
 فكذلك على غير المختلفين بالعدد دون الحقيقة واما عند عدم
 هذا القيد وعدم ارادته بجواب ما هو يحسب الاحتمال لان كون
 مقولتي عليه في غير جواب ما هو ولفظ قوله كما يعرفه بالتأمل انما
 الى هذا **قال** لكان له وجه **اقول** انما هو كذلك لان الاعتراض على الـ
 الذي الذي يخرج عن الجنس وامثاله وذلك القيد هو المجموع المذكور
 فحل الاعتراض عليه يكون له وجه **قال** تأمل **اقول** لعل وجهه ان المراد
 هو الثاني اي تعريف الثاني غير زعم السائل فسلم رد عليه في الجواب
 بانه زعم باطل لا اصل له سيف يفلن عدم الاعتراض مع ملاحظة
 قيد دون الحقيقة ايضا **قال** فلا ينفذ **اقول** تفصيله لان الجنس
 انما يقتضي ان يحل على المختلفين بالعدد دون الحقيقة مثلا ان
 يقال زيد وعمرو وحيوان فلا يحسب الاعتراض عن الجنس بالقيد
 المذكور **قال** تأمل **اقول** لعل وجهه انه قال اولا في هذا المقام
 نظر ثم قال ثانيا لكان الكلام الخيم فيمنع منه لان الكلام الاول
 سلم مع انه قال وفي هذا المقام نظرا لتوفيق اقوال ان يراد
 النظر الثاني في جهة ان قوله دون الحقيقة ظرف قوله مختلفين و
 فهم ان الكلام سليم في جهة ان دون الحقيقة ظرف لمقول فانه

يكون

فيكون الجواب سليما عن النظر كما لا يخفى على من له ادنى لب **قال** فتأمل
اقول لعل وجهه ان قوله فان رد سؤال ليس عليه المذكور حتى يرد
 الاعتراض بل حقيقة المقام او علة لقدر هذا **قال** تأمل **اقول** كان
 وجه التأمل ان قوله ينبغي ان يكون حالا او مفقولا له اي حال ذلك
 فيها على هذا بايراد قوله في الجنس فنبه **قال** في ايراد الازم **اقول** فيه
 ولم ينبه لما فيه من حسن المقام والتفصيل فيه فان هذا المقام كما
 قيل ذكر المزوج اعني عدم صحة التعريف بالمفرد واردة الازم المنه
 كون المرفق المركب كليا قاطنا فيه فلا المقام من منتهى الاقدام **قال**
 احد الشئ **اقول** احد الشئ من شئ المسمى في قولنا نبوت لشي
 شرط واخلا فيكون المرفق مقربا **قال** في التأمل **اقول** لعل وجهه انه
 يمكن ان يقال المراد من قولهم احد ما يتركب من الذاتيات والوسم
 ما يكون فيه شئ من العرضيات انه لو كان الوجه المطلوب منه مركبا
 من الذاتيات فهو ان يكون الوجه المعلوم ذاتيا او عرضيا لا يضر
 ولا ينفع **قال** فانها **اقول** لعل وجهه ان الافراد والتركيب اولا وبالذات
 للفظ وثانيا وبالعرض للمعنى فاذا فهم ان هذا المراد من باب النظر
 الى المعنى فهم ان التعريف باللفظ المفرد جائز كما اذا كان المعنى
 مركبا كما هو مذهب المتأخرين موافقا لغيره على مذهب القدماء
قال ليس لاجله **اقول** لان المذكور في شرح المواقف والمقاصد
 صريح في ان الانفصال الحقيقي حيث قال في شرح المواقف ما ذكر
 في هذا الشرح المقاصد ان تعريف الشئ او هذا تأمل اعلم ان الفرق
 بين المذكور في شرح المواقف والمقاصد هو ان المذكور في شرح
 المواقف نبه ان التعميم للحدود والتعريف انما هو للماهية لا
 المختصة في شرح المقاصد ايضا كذلك لكن ثبت فيه ان التعريف

انما هو لتعريف لتعريف الذي هو المعروف قال الكاملين لا شيء واحد
 انه ترد يد ليس كذا كذا او تشكك فقط **قال** لان المراد اه **اقول**
 اعلم ان هذا نظرنا ان مع صاحب هذا القول وحاصل ان الانفصال
 محتمل بغير الجمع وان كان التعريف للمحدود **قال** يعرف بالتكثير لان
 هذا التعريف مشتمل على بيان لزوم التسلسل بذكر المفهوم والجواب
 الاول الذي اجابنا شرحه على بيان عدم لزوم التسلسل بذكر الزمان
 اشارة اليه بقوله في حيث هو غيره لا يمكن الجواب بان المراد بالزمن
 الزمان فحصل الملازمة **قال** علم ما لا يخفى **اقول** ان ظاهر قوله في الجواب
 هو المنع لا معارضة حيث قالوا لا نعم لزوم اللفظ ليس هذا الاصل
 فتأمل اعلم ان المنع والمناقضة والنقض التفصيلي واحد وهو
 طلب الدليل على مقدمته معنية وما ذكره للتقوية يسمى بالسند وان
 طلب الدليل على غير مقدمته معنية فيسمى بالنقض الاجمالي بجميعه
 غير صحيح والمعارضة مع اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه
 الخدم **قال** فتأمل فتأمل اه **اقول** لعل مراد المحقق ان تلخيص قوله
 اما بان التسليم غير لازم هو قولنا لا نعم اه وتلخيص قوله ان
 المعروف المعروف اه **قال** لا يخفى **اقول** المراد من الذاتية هي ان
 ما يستلزم تصوره تصور الشيء متعلقا به غير اعتبار شيء اخر
 من كونه للمعرف معرفا **قال** والظاهر اه **اقول** لعل وجه الظهور ان
 المعلومات ليس الا بتعريف الاجزاء فثبت ان تعريف المعروف معرفا
قال وقد يعرف اه **اقول** حاصله ان التسليم موقوف على امر وهو ان المعرف
 ينظر الى كل معرفتين حيث الوصف اعني كونه معرفا لشيء في هذه
 الحثية يحتاج الى تعريف واما اذا نظر الى ذات المعرف في غير كونه
 معرفا فلا يحتاج الى معرف فاما المعية الاولى وانما لا **قال** تأمل **اقول**

لعل وجه

لعل وجه ان مفهوم المعروف هو ما يكون تصوره سببا اه وما هو
 عليه المفهوم ايضا لا فيلزم اتحاد المفهوم وما صدق عليه المفهوم الا ان
 يحل الاضافة في قوله مفهوم المعروف على البيان في الاتحاد هذا **قال**
 والانسب **اقول** لعل وجه الانسب هو ان يكون على وفق ما سبق من
 تعريف مطلق المعروف **قال** لا يرد عليه اه **اقول** لان الناطق يكون من
 الافراد ولا يصدق عليه تعريف الحد لانه ليس قولنا مركبا من حيث
 اللفظ وان كان مركبا معناه **قال** فتسمية **اقول** يعني اذا كان الحد
 بمعنى المنع يكون اللفظ الحد لاسمه وهو صفة القول الشارح فتسمية
 بالحد من قبيل تسمية الموصوف بل هي الصفة او من قبيل جعل المصدر
 الزم هو المنع بمعنى المانع الذي هو معنى القول الشارح فيكون
 النسبة من قبيل تسمية الشيء بغيره فتأمل **قال** تأمل **اقول** لعل وجه
 ان الجواب ضعيف لان المعنى جسمه النطق على تقدير عدم ذكر
 الموصوف محذور دعوى **قال** بالحقيقة بالقبول اه **اقول**
 لا يخفى ان هذا التحقيق هو مرادى الشارح من الجواب المذكور
 في الشرح **قال** تأمل **اقول** لعل وجهه ان ظاهرا المعنى سريلا
 نبالا يخلو عن التأمل ويلفظا بطة الشارح اشتد اولى **قال**
 ذلك **اقول** اشارة الى انه بالفلانة لقوله فالقول هو المركب
 ملفوظ اه هذا **قال** الاظهر اه **اقول** انما قال الاظهر اشارة الى ان
 له جواب اشارة اليه بقوله لكن اه **قال** علم ما بيني في المصطلح **اقول** انما
 قاله المطولات لان مثل هذه الحاشية لا يليق بالتطويل فتنبه
 تمارر قسمها اه **اقول** اعلم ان النسبة معنيين احدها وهو نسبة
 التام مع الجزئي اعني نسبة امر الى امر بالتوقع او اللا وتوقع
 فالنسبة على هذا المعنى ينقسم الى قسمين احدهما الثبوت

وهو القسم الاول والثاني الاشتقاء وهو القسم الاول هو النسبة
في القضية الموجبة والثاني النسبة في القضية السالبة فالنسبة
التامة الجزئية في الايجاب والسلب هو النسبة التامة الجزئية في
الايجاب والسلب متغايران ويمتازان عن الحكم لانه هو
ادراكهما مع الازمان والثاني ما هو مورد الايجاب والسلب
الدين على الايقاع والانتزاع وهو المسمى بالنسبة بيني وبين
وهذه النسبة هي الثبوت في الايجاب والسلب جميعا وهذه النسبة
كما هو مورد الايقاع والانتزاع الذي هو الادراك مع الازمان
كذلك مورد الوقوع او الالات وقوع الذي هو مورد كما لا يخفى
عن من له ادنى ممارسة في العلوم ثم قل ان نسبة ما به من علم ان يكون
المراد عن النسبة المعنى الاول اعني التامة الجزئية وقوله في النسبة
المعنى الاول اعني التامة الجزئية قوله او وقوعها عطف على نسبة
بينه عليه تقدير ان يكون المراد من النسبة المعنى الثاني لان معناه
وهو ج والمراد من نسبة النسبة وقوعها في الثبوت النسبة
اي النسبة بيني وبين اولاد وقوعها اي انتفاؤها على هذه النسبة
وهذا المعنى لا هو من اضافة الوقوع او الالات وقوع الى النسبة
لانه لا يصح ان يكون المراد من النسبة المعنى الاول لانه غير الاول
والا وقوع ولا يجوز اضافة الشيء الى نفسه بالمعنى الاول لا
اقسام لها لانه متحدة في الايجاب والسلب جميعا بل الطرفان
اعني الوقوع والالات وقوع لانه مرده يلحق بالوقوع والآخرى الالات
هذه المسطور في المعبرات في هذا الفن وقوله فلا بد ان يكون
اه تفريع على قوله لان الحكم اريد للوقوع في نفس الامر متعلق به
وحاصل ان الحكم الذي هو اداة صدقه باعتبار ان يكون في
نفس

نفس الامر وكذا بما يكون المؤدى فاهو في نفس الامر تأمل وتفكر في
هذا المقام لانه من اقل الاقدام **قال** ينبوع تحمل **او** اي ينبوع تكلف
بان يقال الحكم ما يفهم من اداة الواقع وهو يتلخ ان يكون نفس
النسبة او ادراك وقوعها او لا وقوعها فتأمل **قال** وليس كذلك **اقول**
لان الايقاع والانتزاع خبر عن العلم فينبغي ان يقال لا بد فيها من النسبة
الحكمة او وقوعها او لا وقوعها ويمكن التخصيص بغير ما قال المحقق
وهو ان يراد من الايقاع ومن الانتزاع الوقوع الاول وقوع هذا
قال قيل المراد **اقول** اشارة الى دفع ما قيل من ان المراد من جانب
الموضوع الذات ان الافراد هي جانب المحمول المفهوم فكيف يقال
ثبوت مفهوم لمفهوم واجاب ودفع الاعتراض بقوله المراد به
اعني اشارة الى دفع ما قيل المراد به اعني الى اصل المراد من المفهوم
المعنى الاعداد ملحق للذات فلا اشكال فتأمل **قال** اعلم ان اه
اقول ان الغرض من هذا هذه التسميات مجازيات من قبيل
تسمية الكلمات بل هي بعض الجزئيات فاعلم **قال** لكان **اقول** انما
قال او الى بدل قوله الصواب اشارة الى امكان اعادة هذه المعنى
كلام الشرح ينبوع تحمل وهو غير خفي على المتفطن العارف بالمعاصرة
والمراد **قال** والمراد بالاولوية اه **اقول** اشارة الى دفع ما يقال من ان
لان ان الجزء الاول دائما يسمى بالموضوع لان ضرب زيد ليس كذلك
فاجاب بما ترى **قال** لكان **اقول** وجه الاظهرية عدم الاحتياج
الى التأويل لدفع الابرار على ما لا يخفى فتأمل **قال** امور **قال** لا يجب
والسلب **اقول** لا بد في هذا المقام من التفصيل هو ان الحكم في شيء
اما الايقاع او الانتزاع وهي على معنيين احدهما ادراك ان
النسبة واقعة او ليس بواقعة فاما على هذا المعنى نفس

الايجاب والسلب في ايضا فاما حكم الذي هو اسناد الامر
وهذا المعنى على تقدير ان يكون المراد من النسبة ماهر
مورد الايجاب والسلب الذين هما الاتباع والاشتراف الذين
هما قسما الحكم مثلا اذا قلنا الانسان كاتب فالنوع
متصور او الاسم المحمول في النسبة بينهما ثم ادرك النسبة
واقعة اولاهي معنى الايجاب والسلب الذين هما نفس الايجاب
والاشتراف في مورد صارت النسبة مورد الايجاب والسلب الذين
هما قسما الحكم ثانيا معنى النسبة الايجابية وادعان
النسبة السلبية وهذا المعنى ان على تقدير ان يكون المراد من
النسبة التام الجزئية لانها يكون مع مقرون بها
لا يجنبوا السلبية وهذا المعنى يكون الحكم بمعنى الادعاء
والادعاء هو بمعنى القبول سواء طابق الواقع اولاد
قال وفي الاحوال **اقول** يعني اذا قلت زيدا انسانا فالامور المحل
الاجتماع مع زيد هو القبح والقعود وغيرهما والمحال الاحوال
الحاصلة له بحسب الاجتماع هي كون انسانية زيد مقارنته
لقيامه وتوحيق قعوده ونحوها وتامل **قال** الظاهر **اقول** ان
الى جواب المؤدى وتقديرا اخر فلدفع هذا السؤال من غير التردد
الشارح فتم امل **قال** اعلم ان النسبة **اقول** المراد من هذا التحفظ
ثبوت ايراد السؤال السؤال الوارد على الدائمة والضرورة
فالحاصل ان المراد من النسبة الاربع هو الوجود والصدق
المذكور في يكون الدائمة والضرورة مساويان فتأمل
قال ولو اعتبر بالفرق **اقول** هذا تأكيد ومبالغة يعني لو اعتبر
الضرورة في الدوام بسبب قيد ملاحظة قيد مغايرة
بيانه

اعني

اعني وان يكون الممكن مادام دامت اه اعلم انه يمكن الجواب عن المتن
المذكور بان يمكن ان يقال ان المراد بالدائمة الدائمة من الضرورية ماضي
حسب المفهوم لا يجب التحقق في الخارج تامل **قال** ولو نظر في هذا التفرع
على قوله لان كل مادة اه لاجل التساوي الدائمة والضرورة والحاصل ان
لحفظ في كل مادة الوجود فقط يمكن دائمة ولو حفظ فيها الضرورية
يكون ضرورة فيثبت انه كلما صدقت الدائمة صدقت الضرورية وبما
لكن **قال** لا امتناع اجتماع النقيضين **اقول** يعني ان صدق موجبة مانعة
الجمع يقتضي امتناع الاجتماع بينهما كقولك هذا الشيء اما شجرة او حجر و
صدق سالتها يقتضي امتناع الاجتماع بينهما كقولك هذا الشيء اما
لانهم شجرة او اما لا شجرة فان كان هذا الصدق للزوم الجمع بين الشيء
والشجرة وهو خلاف المفروض فلا يتحمل الموجبة مانعة الجمع في الصدق
فلى صدق احديهما كذب الآخر قوله وكذا الكلام في كل سالتة مع
موجبها من لزوم اجتماع النقيضين اعني كل مادة كذب فيها سالتة
منع الجمع صدق فيها موجبتها والا لا جتمع جميع النقيضات هكذا
هو المبسطة المحررة في الكتب المعتمدة في هذا الفن تنبه **قال** بان يكون
موجبين اه **اقول** كقولنا هذا الشيء اما شجرة او حجر مانعة الجمع و
قولنا هذا الشيء اما لا شجرة او لا حجر مانعة لكل واحد من هذين
موجبين وكقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة او لا حجر في
السالتة مانعة الجمع لان لا شجرة ولا حجر يجتمعان في الانسان
مثلا كقولنا في السالتة مانعة لكل واحد ليس اما ان يكون هذا الشيء
شجرة او حجر فان الخلو من الشجرة والحجر ليس بمنوع لجوازه لوجود الشيء
بواحد منهما كالفرس مثلا هذه المذكورات هو الاتفاق في الكيف
ولما اذ افترضنا احديهما موجبة والاخر سالتة فكما يقال في موجبة

صدق بيان

لزم

واذا صدق هذا التزوج

اما شجرة في سالتة منع
الجمع اما ان يكون هذا الشيء

مانعة الخلو
الا شجرة فان كان الخلو
كقولنا هذا الشيء اما لا شجرة

مانعة لجمع هذا الشيء اما لا حجر او لا شجر فالصادق السالبة المتفظة
 في النوع يعني اذا كانت الموجبة مانعة لجمع كما في هذا المثال يكون السالبة
 ايضا مانعة لجمع وان كانت الموجبة مانعة للكل والسالبة المتولدة
 بتقييد طريقها يعني قولنا ليس البتة ان هذا الشيء شجر او حجر ايضا مانعة
 للكل والحاصل ان القضية الحاصلة المستخرجة عند الاتفاق في الكيفية حاله
 للقضية الاصلية في النوع منع الجمع والكلو ونحو الاختلاف في الكيفية يكون
 موافقة لتمام النسخ ويكون واحدا في القضايا صادقة ايجابية كانت
 او سالبة وتخصيص الصدق بالسالبة دون النعميم لتقييد المطالبين
 المقصود هكذا ينبغي ان تقرر الكلام كما قرره اهل الفن للفقهاء تقرر
 اطول هذا المقام فتنبه **قال** اذ لا وجه **اقول** لان الناقض المساوي
 لو عطف على زيد كان من قبيل عطف المفرد على الجملة وهو غير موجب **قال**
 تأمل **اقول** لا وجه التأمل ان قوله والصواب ان يقال انه انما هو لاجل
 رعاية قاعدة النحو فلا يلزم في المطلوب رعاية من اخر تأمل **قال** وعلى ما لا
 يخفى **اقول** لا وجه عدم الحفا وان يصدق على تلك المادة بمثل المعنى ان
 فيه منفصلة واحدة هكذا قرر الفحول **قال** تأمل **اقول** اعلم ان هذا
 الوجه الثالث هو الذي ذكره الخارج في قوله والحق انه ان شيئا من
 المنفصلات لا يتركب بحسب الحقيقة في غير تفرقة ليس بحق لانه يمكن
 ان يكون المعنى انه في يمكن المعنى جميع المنفصلات بحسب الظاهر فقط فتأمل
قال لان تقييد الكلوا **اقول** اعلم ان تقييد الخلف فهو الزم يحصل في نسخ
 نقيض العكس الى الاصل لينتج المحال حتى ثبت العكس وفي تحقيق تقييد
 المذكور في المطولات لا يليق ذكره في هذا المختصر لئلا يؤدي الى تطويل
 الكلام والمقام الى الحلال الذي لا يليق بالحال تأمل **قال** من حيث انه
اقول انما قيد بالحينية لانه من حيث انه غير ثابت في الخارج موجود

لان حيث

لا عما حيث انه موجود في الزمان كاللفظ فانه لا يمنع الاثبات له **قال** وقد
 مر اه **اقول** حيث قال بناء على ان المناقضين هما المفهومات اه في كونه
 قوله فان نقيض الشيء سالبة **قال** على ما **اقول** حيث قال وان كان النقيض
 بمعنى السلب لكن التناقض اه في كونه قوله فانه نقيض الشيء سالبة فتأمل
قال لا اختلاف **اقول** اي لا اختلاف اقتضاء كون احدهما صادقة والاخر كاذبة
 في الكليتين على ما تقرر في موضع **قال** وفيما يساويه اه **اقول** كالسالبة
 الجسمية مثلا للوجبة الكلية فان سلب الجزئية رفعها لا يجلب الكلي الا انه هو
 رفعه بل هو مساو له هكذا هو المقدرة كونه سالبة **قال** بخلاف رد
 الكلي **اقول** فيه ان رد الكلي الى النسبة الحكمية في الامثلة المذكورة ليس
 قابلا لتفتها مما سبق اذ القول مثلا بان ثبوت التحفيف للشيء في زمان عدم
 برودة الهواء غيره في زمان عموما نقف لا يخفى هكذا هو البسطة
 في بعض الحواش فاعلم **قال** واما عكس النقيض **اقول** على راي المتأخرين واما على
 راي القدماء قوله هو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محولا
 مثلا تمكس ثوبنا كل انسان حيوان الى قولنا لا شيء مما ليس بحيوان
 بانسان **قال** بانها اخضية **اقول** معنى الاخضية هو ان كل مادة يوجد فيها
 عكس فيها فلا بد ان يوجد فيها لوازم القضية الاصلية وليس كل مادة
 يوجد فيها لوازم المذكورة فلا بد ان يوجد فيها عكس كذا قالوا فاعلم
 فيه والقال واترك القيل **قال** واراد المحبوب اه **اقول** هذا رد ما
 قال صاحب البرهان وعرض على توجيه ان رج الزوايا رايه بقوله
 فتناه اه ان لا نقول ان يقول ان فقط البقاء مانع من هذا التوجيه
 لان البقاء يدور على الكون السابق وصدق الاصل كان له كونه سابق
 على الجعل المذكور فصدق في حقه ان يقال ان الصدق الذي كان قبل
 الجعل باق بعد الجعل ولما كذب العكس فما كان له سابق على الجعل المذكور

اذ يتبع بقاء الكيف والصدق هذا
 اذ يتبع بقاء الصدق دون الكيف
 واما ان لا يخفى هنا شدة العلاقة لانه هو
 متقبل للاعم نذا قيل

وهكذا القول في اشتراك الكلية والكبرى في الشكل الثاني فإنه لو لا بالانضمام
 في ذات النتيجة لازم من يتدرج ويدخل تحت الكلية فلا يخرج عن الحكم
 هكذا قرر في هذا المقام **قال** تأمل **اقول** لعل وجهه ان الفرق بين الشكل
 الاول مع قطع النظر عن الاعتبار الانتاجات والمقدمات سواء انما
 يترتب هذه الفرق المذكور تكلف غير محتاج بل الاولى ان هذه الفرق
 المترتبة جمل لا غير كما هو ناشئ من القوام القاص تأمل فان فيه ما فيه
 هذا **قال** ومع لا يشبهه **اقول** في كلام المحقق حيث لم يتنبه للتوضيح
 لان زوج الزوج هو ما يقبل التنصيف الى الواحد والزوج الفرد هكذا
 هو المذكور في كتب المحققين المتأخرين بالصدق الموضوعية في كلام
 الفاضل بالصدق المصرح به على كلام الباطنيين اعلم ان هذا الكلام
 من فيه اشارة لا يخفى على المتأمل الصادق المفروض في القبول والقال انتهى
 عنهما في الحديث **قال** صاهر رفع المقدم **اقول** اعني رفع المقدم لا ينتج رفع
 التالي لان استفاد المرفوع لا يستلزم استفاد اللازم ووضع التالي لا ينتج
 وضع المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود المرفوع وهذا **قال**
 وصاهر **اقول** اعني رفع مني لا ينتج وضع الاخرى لانا مانعة الى يجوز
 الخلوع الجزئي **قال** وصاهر **اقول** اعني وضع كل واحد من المعنيين
 لا ينتج رفع الاخر لان مانعة الخلوع يجوز اجتماع المعنيين **قال** واقول
 الحكم **اقول** لعدم التيقن بل وضع التالي للمقدم ولا يصح فيه علم اهلكي
 سواء كانت المتلازمة من الطرفين او لا فالانتاجات الاربعة في مادة
 المتساوات انما هو بخصوصي المادة لان لذات المقدمات والردا
 الانتاج في باب القياس ما يكون لذات المقدمات بلا واسطة فنثبت
 ان جوابنا شارح ليس على ما ينبغي لانه يفهم منه ما هو خلاف
 القاعدة في باب الانتاجات فتأمل **قال** سمي رها نايما **اقول** اعلم ان
 ليلاً بيان



24
 البرهان اما الى اني قال رها نايما هو الاستدلال على العلوم
 بالعلية في الزهن والخارج جميعا كقولنا هذا متفق الاخلط
 وكل متفق الاخلط محمول فكذا محمول متفق الاخلط
 على ثبوت الحكي في الزهن والخارج جميعا والبرهان الا في
 هو الاستدلال على العلة للشيء في الخارج بالعلوم في الزهن
 بان يجعل المعلوم للشيء في الخارج على في الزهن كقولنا هذا
 محمول وكل محمول متفق الاخلط فكذا متفق فالحكي وان
 كانت على ثبوت تفق الاخلط في الزهن الا انما ليست
 على لانه في الخارج بل في الزهن هكذا قرر الكلام في المخطوطات **قال** تأمل
 التبرير على العقل **اقول** اعلم ان القول فرقا ان التعريف هو ان يشمل
 التعريف على العقل الرابع لان التعريف للتوضيح والكشف وبالاتمال
 المذكور يحصل غاية التوضيح والكشف **قال** اما بسيط الصادرة
 اه **اقول** اعلم ان المختص بالحق والصادرة عنه البسيط كالعقل
 الاول الصادرة عنه العقل الثاني مثلاً تأمل **قال** بان ياخذ الى آية
اقول اشارة الى الاعتراض في هذه المقام بان المعروف
 يحتمل على المبين فانه كان التعريف بالعقل وصاهر مبين للعقل
 فكيف يصح حمل المبين للشيء عليه في دفع الاعتراض بقوله بان
 ياخذ بالقياس اه **قال** والباطل **اقول** اعلم ان الحواس الباطنة
 خمس مشتركة والحواس الواضحة والخافضة والمصرف
 فالحي المشترك عند الحكماء هو قوة رسم فيها صور الجزئيات
 المحسوسة بالحواس الظاهرة والخيال هو القوة الحافظة لصور
 المرسومة في الحس المشترك فهو كالحزانة والوهم هو قوة في
 الوداع تدرك معاني الجزئيات كصورة زبد وعداوتة فاني اخبر



هو القوة الخافضة للمعاني التي يدركها الوهم فهو الخزانة والتمهيد
هو قوة المنقضة في الصور المعاني بالتركيب والتعريف هكذا
قد روي كتب الحكمة **قال** كالمعجزات **اقول** المعجزات هي الامور
الخارقة للعادة **قال** وامامي حيث الغناه **اقول** اعلم ان قولنا
كل اشياء اخرى هذا الموضوع فهو المجموع ليس بوجوده والموجبة
لابد فيها من وجود الموضوع **قال** لكن بالنسبة **اقول** اشارة
الى فوجيه من المعنى العدة في البرهان فهذا التوضيح الما يحتاج
اليه بنادع كلام العلة وليكن هذا اخر ما كتبنا فيه بحمد الله
الملك الوهاب واليه المرجع والمآب تمت كتابة هذا الكتاب
في يد العبد الضعيف **سما عبد بن مصطفى** عفا الله له ولوالديه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات **سنة**

٨٤